علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية في أعقاب ثورات الربيع العربي:
احتواء أو توظيف عن بعد

د. نورهان الشيخ

أكاديمية* وباحثة من مصر

*أستاذ العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

إن ثورات الربيع العربي التي بدأت بتونس في ديسمبر2010، وامتدت لتشمل مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين، ومازالت تتطور في العديد من الدول العربية، توفر فرص وتفرض تحديات، ليس فقط على دول المنطقة، وإنما على العديد من القوى الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة. فالثورات نجحت في إحداث تغيير سياسي مهم وحقيقي، إلا إن هذا لم يصاحبه نقلة نوعية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين حتى الآن، بل أدت إلى خسائر فادحة في البنية الأساسية الضرورية للتنمية في بعض الدول، وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات، الأمر الذى ألقى بظلاله على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة كلها.

أنّ هذه التطورات سوف تؤدى إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماماً. وبنهاية مرحلة التحول سوف يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها

ولاشك في أنَّ هذه التطورات سوف تؤدى إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماماً. وبنهاية مرحلة التحول سوف يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذى تمر به، والذى سيغير دون شك من الحسابات ومعطيات اتخاذ القرار بشأنها. ولاسيّما أن التفاعلات الإقليمية مع هذه التطورات أظهرت تحالفات وتفاهمات ظلت سرية وغير معلنة لفترة طويلة. وكانت الأزمتان الليبية والسورية على وجه الخصوص من الأزمات الكاشفة لأنماط التحالفات في المنطقة وخريطة توازنات القوى بها، ومنها علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية.

فقد ظل نظام مبارك في مصر حليف أساس لإسرائيل، برغم نبض الشارع المصري الرافض للتطبيع والعلاقة مع اسرائيل، وكانت العلاقات المصرية الإسرائيلية على المستوى الرسمي القمي من أفضل ما يكون، الأمر الذى سمح لإسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي في الثمانينات، وشن حربين في لبنان، والقيام بعمليتين واسعتين في فلسطين، وهما الدرع الدفاعي عام 2002 والرصاص المصبوب 2009/2008، لإدراكها أن مصر لن ترد عسكرياً.[1]

وعقب سقوط نظام مبارك والهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وتصاعد المطالب الشعبية بتعديل معاهدة السلام بين البلدين أوإلغاءها، وصعود تيار الاسلام السياسي وسيطرته على البرلمان في مصر، سعت إسرائيل إلى تعويض الحليف المصري بدول أخرى داخل الإقليم[2]. خاصة مع تزامن هذا بتوتر العلاقات الإسرائيلية التركية،إذ قامت تركيا في سبتمبر 2011 بطرد السفير الإسرائيلي، وتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل الى مستوى السكرتير الثاني وتجميد الاتفاقيات العسكرية معها.

وقد جاء هذا التدهور في العلاقات الإسرائيلية التركية في أعقاب تقرير الأمم المتحدة، بشأن الغارة التي شنتها القوات الخاصة الإسرائيلية على سفن أسطول الحرية يوم 31 مايو 2010، والتي أدت إلى مصرع تسعة ناشطين أتراك، وجاء فيه أن «قرار اسرائيل بالسيطرة على السفن بمثل هذه القوة بعيداً عن منطقة الحصار، ومن دون تحذير مسبق مباشرة قبل الانزال، فقد كان مفرطاً ومبالغاً به». وقد عَدت أنقره التقرير غير منصف ويوفر الفرصة لإسرائيل للإفلات من المسؤولية القانونية، عن جريمتها بحق نشطاء الحرية على متن سفينة ماوي مرمرة التركية، التي كانت ضمن «أسطول الحرية المتوجه إلى غزة لكسر الحصار الإسرائيلي. كما أن رفض اسرائيل الاعتذار، دفع تركيا إلى تعليق العلاقات التجارية والعسكرية في مجال الصناعات الدفاعية، والتهديد بتكثيف وجود السفن الحربية التركية في منطقة شرق البحر المتوسط. وفي 8 سبتمبر2011 أعلن أردوغان أن السفن الحربية التركية سترافق أيَّ قافلة مساعدات تركية متجهة إلى قطاع غزة، وطالب إسرائيل بإعادة 6 طائرات من دون طيار، كان قد تم الاتفاق على تصليحها، ولم تعد في الوقت المحدد.

وفي ضوء تراجع علاقات إسرائيل بحلفائها الاستراتيجيين في المنطقة نتيجة الغموض المشوب بالتوتر، الذى يكتنف علاقاتها مع مصر، والتوتر الشديد في

1- جيورأيلاند، الثورات في الشرق الأوسط وأمن اسرائيل، سلسلة ترجمات، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 83، نوفمبر 2011.

2 - إعادة قراءة العلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل المتغيرات الإقليمية الحادة،القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 28 سبتمبر 2011.

علاقاتها بتركيا، بدأت إسرائيل في التوجه لبناء تحالفات إقليمية بديلة، وإعادة النظر في علاقاتها القائمة مع القوى الإقليمية. وفي هذا الاطار، برزت العلاقات الإسرائيلية الخليجية لأول مرة على حقيقتها، وفى مقدمتها العلاقات الإسرائيلية القطرية، كما حدث تحول واضح في العلاقات الإسرائيلية الإيرانية باتجاه الإحتواء بدلاً من المواجهة.

برزت العلاقات الإسرائيلية الخليجية لأول مرة على حقيقتها، وفى مقدمتها العلاقات الإسرائيلية القطرية، كما حدث تحول واضح في العلاقات الإسرائيلية الإيرانية باتجاه الإحتواء بدلاً من المواجهة

ففي كتابه «قطر وإسرائيل: ملف العلاقات السرية» كشف سامي ريفيل، مدير مكتب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ومدير مكتب المصالح الإسرائيلية في الدوحة، عن مجموعة من الحقائق المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل وقطر، يمكن من خلالها تفسير كثير من السياسات التي تبنتها قطر بعد انقلاب الشيخ حمد على والده عام 1995 وانفراده بالحكم، والتي تصب في صالح اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضح أن قطر كانت الأحرص على العلاقات مع إسرائيل، وأن هذه العلاقات بدأت بشكل قوى مطلع التسعينات، من خلال لقاءات بين دبلوماسيين رفيعي المستوى من الجانبين، ومنها اللقاء الذى تم مع شيمون بيرز الذي افتتح المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة عام 1996. ووقع البلدان مجموعة اتفاقات على مشاريع تجارية تؤسس لعلاقات مهمة واستراتيجية، إذ التقت مصالح البلدين وأبدى رجال الأعمال من الخليج عامة وقطر خاصةً،عناية خاصة بالتكنولوجيا الإسرائيلية والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية والصناعية،التي تمكنهم من تقليل الاعتماد على تصدير النفط. ورأت اسرائيل في العلاقات مع دول الخليج طرقاً لأسواق واقتصادات هامة، تعتبر بوابة للسلع الإسرائيلية إلى الأسواق الكبيرة في آسيا، وذلك في ظل انضمام البلدين إلى منظمة التجارة(WTO)،والتي تشترط عدم وجود مقاطعة مع أي من الدول المنضمة إليها.[3]

أن قطر كانت الأحرص على العلاقات مع إسرائيل، وأن هذه العلاقات بدأت بشكل قوى مطلع التسعينات، من خلال لقاءات بين دبلوماسيين رفيعي المستوى من الجانبين

ومثل التعاون في مجال الطاقة عصب العلاقات بين البلدين،إذ تُعد اسرائيل الشريك الأساسي لقطر في مشروعها الضخم لتحويل الغاز إلى سائل، وتنمية حقول الغاز بإنشاء المدينة الصناعية في رأس لافن، لتطوير أكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت البحر، ويقدر حجم احتياطيه بـ (25) تريليون متر مكعب. وكانت

3 -سامي ريفيل، قطر وإسرائيل: ملف العلاقات السرية»، ترجمة محمد البحيري، القاهرة: دار جزيرة الورد، 2011.

العلاقة مع اسرائيل عاملاُ مشجعاً لشركة إنرون الأمريكية، وهى من كبرى شركات الطاقة في الولايات المتحدة، والتي خططت لتنفيذ المشروع القطري. وكذلك وقعت قطر واسرائيل مذكرة تفاهم في 31 أكتوبر1995، لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل. وهو الاتفاق الذى كان أحد أسباب التوتر في العلاقات المصرية القطرية، إذ حاولت القاهرة كبح جماح قطر في علاقاتها المتسارعة باتجاه إسرائيل، والتي رأت فيها تهديداً لمكانتها الإقليمية من الناحية السياسية، وخوفاً من أن تفوز الدوحة بصفقة توريد الغاز لإسرائيل بدلاً من مصر، وهي الصفقة التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والاقتصادية والشعبية، بالنظر إلى كونها تصب في مصلحة شخص بعينه، وهو رجل الأعمال حسين سالم صديق مبارك، على حساب المصلحة الوطنية المصرية.

تم الاتفاق بين قطر وإسرائيل لإقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان ومنتجاتها، اعتماداً على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر

وكان التعاون التقنيمن أهم أبعاد العلاقات بين البلدين،إذ تم الاتفاق بين قطر وإسرائيل لإقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان ومنتجاتها، اعتماداً على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر. ولهذا المشروع بعد قومي لقطر يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومنافسة منتجات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تغرق الأسواق القطرية.

وبرغم أن العلاقات بين البلدين ظاهرياً بدت متوترة في أعقاب عقد الدوحة، قمة غزة الطارئة في يناير 2009 لبحث الأزمة التي اندلعت في 27 ديسمبر 2008، نتيجة القصف الإسرائيلي لقطاع غزة، وكان من المفترض أن تكون قمة عربية لولا عدم اكتمال النصاب القانوني، بسبب غياب عدد من زعماء الدول العربية ومن بينهم الرئيس الفلسطيني نفسه، الذى اعترض على دعوة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، واعتراض آخرين على مشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وقيام قطر في 18 يناير 2009 بإغلاق الممثلية التجارية الاسرائيلية في الدوحة، وطلب وزارة خارجية قطر من العاملين فيها مغادرة البلاد في غضون أسبوع، وتجميد العلاقات الاقتصادية التجارية بين قطر واسرائيل احتجاجاً على العملية العسكرية التي تنفذها تل ابيب في قطاع غزة. فإنه في 18 مايو 2010، أكدت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية أن اسرائيل رفضت مرتين عرضاً من قطر

لإقامة علاقات دبلوماسية، واعادة فتح مكتب التمثيل التجاري الاسرائيلي في الدوحة. وكأن الموقف القطري كان لزيادة التباعد والانقسام العربي ولاحتواء غضب الشارع العربي وتوجيهه، وليس توجهاً ثابتاً في السياسة القطرية.

يؤكد ذلك ما تداولته المواقع حول زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لإسرائيل سراً، برفقة وفد رفيع المستوى ضم رئيس وزراء قطر،وكان في استقبال الوفد القطري في مطار بن جوريون في تل ابيب وزيرة الخارجية الاسرائيلية آنذاك تيسبي لفيني،إذ جُدِّدت الزيارة العقود بين الجانبين بشأن بيع الغاز القطري لإسرائيل، فضلاً عن توقيع اتفاقية جديدة بين تل ابيب والدوحة،لتطوير المناهج التعليمية في قطر من خلال الاستفادة من تجربة اسرائيل في هذا المضمار.وأكد أمير قطر في اثناء اللقاء على أهمية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أكدت ليفني على دور قطر في توثيق العلاقات بين اسرائيل والدول العربية. هذا ولم تبث وسائل الاعلام العربية خبر الزيارة ولاسيما قناة الجزيرة، امتثالاً لأوامر الحكومة القطرية.

ومؤخراً خرجت العلاقات الإسرائيلية القطرية من طور السرية إلى الشراكة المعلنة. وأكد أمير قطر صراحة في فبراير 2012 أن «إسرائيل دولة صديقة ولا يوجد تخوف من شعوباً إزاء التمويل القطري-الإماراتي-السعودي، لبناء أول وأكبر خط قطار (سكة حديد) اسرائيلي، وجاء ذلك في رده على سؤال موجه من صحفية المانية من جريدة «دي تسايت» خلال المؤتمر الصحفي الذى أعقب توقيع الاتفاق في سويسرا.

وأكد أمير قطر صراحة في فبراير2012 أن «إسرائيل دولة صديقة ولا يوجد تخوف من شعوباً إزاء التمويل القطري-الإماراتي- السعودي، لبناء أول وأكبر خط قطار (سكة حديد) اسرائيلي

وقد بدأت ظلال هذه العلاقات القوية بين قطر واسرائيل تنعكس بوضوح في العديد من السياسات والمواقف القطرية،والتي بدت فيها الدوحة كأنها وُظِّفت عن بعد من جانب اسرائيل وحليفتها واشنطن، ويُعد التدخل القطريفي الشأن الليبي ودعمها لتدخل الناتو في مسار الثورة الليبية، والذى ينذر حالياً بتقسيم ليبيا، ثم الموقف المتشدد الذى اتخذته قطر من الأزمة السورية ودعمها للمعارضة المسلحة، من أجل تأجيج الموقف والدفع به في اتجاه الحرب الأهلية،والذي يفتح الباب للتدخل الخارجي،وعلى

النحو الذى تخطط له واشنطن أحد أبرز التوظيف عن بعد لقطر. بل إنَّ بعضهم ذهب إلى أن الغاية النهائية من التدخل الأميركي وتوظيفها لدول الخليج، وفى مقدمتهم قطر للتأثير في مسار ثورات الربيع العربي، هو احياء الربيع الصهيوني، بتفكيك محيط اسرائيل، والتخلص من الجيوش العربية الثلاثة (العراقي–المصري- السوري)، التي حاربت هذا الكيان، وتفكيك ما بقي من سوريا القديمة لتحيا اسرائيل الكبرى، التي لم تعد قادرة بمساحتها الحالية على استيعاب كل اليهود الذين يجب أن يهاجروا اليها.

أن الغاية النهائية من التدخل الأميركي وتوظيفها لدول الخليج، وفى مقدمتهم قطر للتأثير في مسار ثورات الربيع العربي، هو احياء الربيع الصهيوني، بتفكيك محيط اسرائيل، والتخلص من الجيوش العربية الثلاثة(العراقي–المصري- السوري)، التي حاربت هذا الكيان

ويأتي هذا التوظيف عن بعد من خلال الطرف الثالث وهو الولايات المتحدة. فمن المعروف أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية تتمتع بخصوصية شديدة، وقد ساد التفاؤل لدى بعض الساسة والأكاديميين العرب في تراجع الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة الى الولايات المتحدة،في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، عزز من ذلك التدخل الأميركي المباشر في منطقة الخليج مطلع التسعينات، والذى تضمن تواجداًعسكرياً أميركياً واسع النطاق في الكويت والمملكة العربية السعودية والخليج العربي، إلى جانب القواعد العسكرية الضخمة إذ توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في قطر ثم البحرين.

إلا أنه سرعان ما أوضحت التطورات اللاحقة، عدم صحة هذا الاعتقاد وعمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، واستمرار إسرائيل حليفاً أميركياً هاماً، وربما وحيد في المنطقة. واتضح التوجه الثابت في السياسة الأميركية الداعم لإسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، على النحو الذى يضمن ليس فقط أمنها وإنما تفوقها المطلق على دول المنطقة. الأمر الذى أحيا في الأذهان مقولة بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر حين قال: إن العرب يجب أن يفهموا أن العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات العربية- الأميركية، لأن ما بين الولايات المتحدة واسرائيل، علاقات حميمة مبنية على التراث التاريخي والفاعلية التي تتعزز باستمرار من خلال النشاط السياسي لليهود الأميركيين، بينما العلاقات الأميركية العربية لا تحتوى على أيَّ عامل من هذه العوامل.

إن العرب يجب أن يفهموا أن العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات العربية- الأميركية

وهو الأمر الذى أعاد أوباما تأكيده في خطابه بجامعة القاهرة في 4 يونيو 2009، إذ قال: «إن متانة الأواصر الرابطة بين أميركا وإسرائيل معروفة على نطاق واسع. ولا يمكن قطع هذه الأواصر أبداً، وهي تستند إلى علاقات ثقافية وتاريخية، وكذلك الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم، هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه».

ولاشك في أن العبارتين السابقتين تلخصان في واقع الأمر خصوصية العلاقة الأميركية الإسرائيلية، وتتضح أبعاد هذه الخصوصية في الدعم الدبلوماسيوالعسكريالأميركي المطلق لإسرائيل. وتراجع التأثير الأميركي على اسرائيل، بل تعاظم التأثير الإسرائيلي على عملية صنع القرار الأميركي خاصة تجاه الشرق الأوسط، في استثناء واضح ووحيد لعلاقات الولايات المتحدة مع سائر دول العالم.

كما أن الخلاف بين البلدين مهما بلغت حدته، لا يعد أزمة حقيقية بينهما،إذ يتم حله فوراً وبهدوء. وقد وصفه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق وهو يهودي الأصل بأنه «مثل خلاف عائلي». ولاشك في أن الحديث عن علاقات «عائلية» في السياسة الخارجية هو أمر ينم عن خصوصية شديدة،ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الأميركية التي تتسم بالبرجماتية العالية وإعلاء المصالح على ما عداها من قيم. وقد أكد باراك أوباما ذلك في حديث له لفوكس نيوز في مارس 2010، إذ قال إنه: (لا أزمة مع إسرائيل، ما بين شعبينا من الروابط أقوى من أي انفصام، هناك خلافات والأصدقاء يختلفون).

لذلك تظل اسرائيل تمثل موطئ قدم مهمة للولايات المتحدة، يمكنها الانطلاق منها فى عملياتها بالمنطقة. كما وصفها وزير الطيران الأميركي (1947– 1950) ستيورات سيمنجتونهي: «حاملة الطائرات الأميركية التي لا تغرق

لذلك تظل اسرائيل تمثل موطئ قدم مهمة للولايات المتحدة، يمكنها الانطلاق منها فى عملياتها بالمنطقة. كما وصفها وزير الطيران الأميركي (1947– 1950) ستيورات سيمنجتونهي: «حاملة الطائرات الأميركية التي لا تغرق». وهى التي تقوم بالعديد من العمليات بالوكالة لتحقيق الأهداف الأميركية. ومثال ذلك عدوانها على جنوب لبنان وقصفها حزب الله عام 2006، وقصفها لحركة حماس في غزة خلال ديسمبر 2008 ويناير 2009 ، وضرب أهداف سورية وغيرها. وكذلك التعاون الاستخباراتي المهم بين البلدين،في ظل قدرة اسرائيل على التغلغل وزرع شبكات تجسس في دول المنطقة من مواطنيها من اليهود العرب. كما تمتلك إسرائيل أدوات ضغط وتأثير فعالة على السياسة الأميركية،التي يعيش

فيها حوالى 6 مليون يهودي (43 % من يهود العالم)، هاجروا إليها منذ نهاية القرن التاسع عشر، ويتركزون شمال وشمال شرق الولايات المتحدة. وبرغم أنهم يمثلون (2 %) من السكان، إلا أنهم أكثر الأقليات تنظيماً وتأثيراً في المجتمع الأميركي من خلال الأدوات الإعلامية والاقتصادية.

وإذا كانت العلاقات الإسرائيلية القطرية تقدم أنموذجاً للتوظيف عن بعد، فإن العلاقات الإسرائيلية الإيرانية تقدم أنموذجاً للاحتواء، فرغم أن ظاهر العلاقات بين البلدين هو العداء، إذ تدعو إيران باستمرار إلى إزالة إسرائيل عن الخريطة، فيما تهدد إسرائيل بشن هجوم ضد المنشآت النووية الإيرانية لتدميرها وإجهاض البرنامج النووي الإيراني[4]. فإن حقيقة العلاقات بين البلدين تاريخياً وحالياً ليست إلى هذا الحد من العداء.

4 - رون تيرا، هل يمكن شن هجوم عسكري على إيران، سلسلة ترجمات، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 69، سبتمبر 2010.

فهناك تنافس استراتيجي بين البلدين حول العالم العربي منذ حقبة الشاه حليف إسرائيل. وتخشى إيران من أن يؤدي أيَّ سلام بين إسرائيل والعرب، إلى تهميشها إقليمياً، بحيث تصبح معزولة، وفي المقابل فإن إسرائيل تخشى من الورقة "الإسلامية" التي تلعب بها إيران على الساحة العربية ضد إسرائيل. فالسلام بين إسرائيل والعرب يضر بمصالح إيران الاستراتيجية في المنطقة،ويباعد بينها وبين الأطراف العربية خاصة سوريا، مما يؤدي إلى عزلها استراتيجياً. كما أن التسوية السلمية ستؤدي إلى زيادة النفوذ الأميركي وتكثيف تواجد القوات الأميركية، وزيادة الخلل في ميزان القوى الإقليمي لغير صالح طهران.

ومما لا شك فيه أن إيران النووية، تمثل تهديداً للنفوذ والمكانة الإسرائيلية في الإقليم، لأن هذا يحرمها من ميزة التفرد بامتلاك التكنولوجيا النووية في المنطقة، وسيزيد من الضغوط الإقليمية والدعوات الدولية لنزع السلاح النووي وجعل المنطقة خالية منه، وسيزيد من الضغوط على إسرائيل لتوقيع معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع برنامجها النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنه قد يدفع بعض الدول العربية خاصة في الخليج إلى امتلاك تكنولوجيا نووية، وهو ما صرحت به عدد من الدول.

ومن ثم هددت تل أبيب مراراً بتوجيه ضربة إلى المفاعل النووي الإيراني في بوشهر، وقامت بإجراء مناورات وتحركات عسكرية توحى بذلك أكثر من مرة، وتوقع العديد من المحللين ضربة إسرائيلية أميركية وشيكة على إيران، وهو ما لم يحدث، وكان

التصور أن قرار الضرب ليس بيد إسرائيل وحدها، وأنها تحتاج إلى موافقة أميركية مسبقة، وإلى دعم سياسي وحماية قانونية ومساعدات استخباراتية ولوجيستية من الولايات المتحدة. وأن عدم حصول إسرائيل على الموافقة الأميركية، هو السبب الأساس لتأخير إقدام إسرائيل على هذه الخطوة.

ومن ناحية أخرى، كثفت إسرائيل من جهودها وضغوطها على الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، لفرض عقوبات على إيران. ولذا أثارت المعلومات التي كشفت عن وجود علاقات تجارية بين مجموعة إسرائيلية للنقل البحري وإيران في مايو2011، فضيحة في إسرائيل ولقادتها الذين يدعون منذ سنوات، الى فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وكانت بمثابة الصدمة للكثيرين الذين كانوا يتوقعون عملاً عسكرياً إسرائيلياً وشيكاً ضد إيران. وذلك بعد أن قررت الولايات المتحدة ادراج مجموعة «عوفربراذرز» الإسرائيلية وفرعها «تانكر باسيفيك»، الذي يتخذ مقراً له في سنغافورة على القائمة السوداء، لتعاملهما الذى ينتهك العقوبات المفروضة على إيران، إذ قامت المجموعة الاسرائيلية ببيع سفينة صهريج بقيمة 6,8 ملايين دولار في سبتمبر 2010، إلى شركة خطوط الشحن البحري الإيرانية، منتهكة بذلك الحظر الدولي المفروض على طهران.

وهذا التعاون بين البلدين يضرب بجذوره لعقود طويلة،إذيعود أول نشاط صهيوني منظم عرفته إيران إلى عام 1920، حين تأسس أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية في طهران، وانتشرت مراكزها في عدد من المدن الإيرانية الأخرى، مستترة تحت أشكال عدة لممارسة نشاطها بين صفوف اليهود الإيرانيين. وفى عام 1934 تم افتتاح أول قنصلية إيرانية في القدس، لمتابعة شؤون اليهود الإيرانيين وأوضاعهم، والذين تركزوا في مدينتي عكا وحيفا.

وكانت إيران من أوائل الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل، وذلك عام 1950. وازداد التغلغل الإسرائيلي في إيران بعد عودة الشاه، وسقوط حكومة مصدق في عام 1953، فقد نشطت الاستثمارات الإسرائيلية وغزت بضائعها الأسواق الإيرانية، فيما شهدت الستينات أنتقالة نوعية في العلاقات بين البلدين، عقب الزيارة التي قام بها بن جوريون لإيران في عام1961. و على خلفية نكسة1967، اكتسبت العلاقات بين البلدين أبعاداً استراتيجية، إذ امتنعت إيران عن وقف صادراتها النفطية إلى إسرائيل، بل إنها عوضت النقص الحاصل في الطاقة بسبب الحرب. وكانت إسرائيل تحصل على 40 مليون دولار من النفط الإيراني سنويا سواء

عن طريق مروره في فلسطين، أو عن طريق تصريف منتجاته، كما أن خط (إيلات - أشدود) كان ينقل حوالي (60) مليون طن من النفط الإيراني خلال الفترة من 1968حتى 1971. كذلك، توطد التعاون العسكري الاستخباراتي، وقامت إسرائيل بتزويد إيران بـ 50 طائرة فانتوم جديدة، ومعدات سوفيتية كانت قد استولت عليها عام 1967. واتفق الطرفان على أن يزود كل طرف منهما الآخر بالمعلومات الاستخباراتية عن الأقطار العربية, وأحاط الشاه نفسه بعدد من المستشارين الصهاينة، الذين كان يستفيد من خبرتهم في المجال الأمني والاستخباري[5].

ولم تغير الثورة الاسلامية من واقع العلاقات الإسرائيلية الإيرانية،إذ توضح عدد من الوثائق السرية خلال عامي 1980 و1981، تم الكشف عنها ونشرها وجود تعاون عسكري بين ايران واسرائيل خلال حرب الأخيرة مع العراق في الثمانينات. وكانت الاسلحة الاسرائيلية ذات أهمية حيوية بالنسبة الى إيران، ومن دونها لم يكن من الممكن لها الاستمرار في الحرب، إلى جانب المعلومات الاستخباراتية التي كانت اسرائيل تزود بها إيران حول العراق وتحركاته، ففي مستهل عام 1980، قام أحمد كاشاني النجل الأصغر لأية الله العظمى أبو القاسم كاشاني، بزيارة إسرائيل لمناقشة مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري ضد البرنامج النووي العراقي. وقد أثمرت رحلته عن موافقة بيجن على شحن إطارات لطائرات الفانتوم المقاتلة،فضلاً عن شحن أسلحة إلى الجيش الإيراني.

وعلى العكس من رغبات واشنطن وضغوطها، تراجع بيجن عن الوعد الذي قطعه للرئيس الأميركي جيمي كارتر، واستأنف مبيعات الأسلحة وقطع الغيار لإيران. في أثناء اللقاء الأخير بين كارتر وبيجن في13نوفمبر1980، أعاد بيجن التأكيد على مصلحة إسرائيل في استئناف العلاقات مع إيران، وحتمية هزيمة جيش صدام حسين والخلاص من جيش عربي يزيد حجمه بمقدار أربعة أضعاف عن حجم الجيش الإسرائيلي، وعلى الجانب الآخر تم السماح لعدد كبير من اليهود الإيرانيين بمغادرة إيران،لدول مختلفة كمحطة وسيطة للاستقرار في اسرائيل.

ودوت فضيحة «إيران جيت» أو «إيران كونترا»، حين كُشف للعالم أجمع أن سيلاً من الأسلحة وقطع الغيار كانت تشحن من أمريكا عبر إسرائيل إلى طهران في أثناء حربها مع العراق. ففي 18 يوليو 1981، أسقطت وسائل الدفاع السوفيتية طائرة أرجنتينية تابعة لشركة «اروريوبلنتس»، وهي واحدة من سلسلة طائرات كانت تنتقل بين إيران وإسرائيل محملة بأنواع السلاح وقطع الغيار، وكانت الطائرة

5 - جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران- إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2007.

قد ضلت طريقها ودخلت الأجواء السوفيتية. ونشرت صحيفة التايمز اللندنية تفاصيل دقيقة عن هذا الجسر الجوي السري بين إسرائيل وإيران. وكانت إيران وقتئذ تصور للعالم كله أن الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر، والعدو الأول، وكان الإيرانيون يصرون على التظاهر في مكة ضد أمريكا وإسرائيل.

في ضوء هذه المعطيات جميعاً، يعتقد بعضهم أن علاقة إيران بإسرائيل تقوم على المصالح والتنافس الإقليمي والجيو- استراتيجي، وليس على الأيديولوجيا والخطب والشعارات التعبوية الحماسية. وأنه لا يوجد صراع أيديولوجي بين البلدين، بقدر ما هو تنافس استراتيجي قابل للإدارة والتفاوض. ولم يقدم أيّ من البلدين في أيَّ مرحلة تاريخية على تنفيذ تهديداته، فالسلوك اللفظي لكليهما في واد والسياسة الفعلية تسير في اتجاه معاكس تماماً، على الرغم من إن إيران من وجهة النظر الإسرائيلية قد تشكل خطراً، ولكن يمكن احتوائه والتعامل معه[6].

وقد أكد نجاد في مقابلة للقناة الأولى في التلفزيون الفرنسي،أن دعوته الى محو إسرائيل عن الخارطة لا يحمل أيَّ تهديد عسكري، بل هو ينحصر في إطار الصراع الفكري وحسب.

الأمر الذي يعزز من استبعاد المواجهة العسكرية المباشرة بين البلدين، ويجعل من الاحتواء الأسلوب الأمثل لتعامل إسرائيل مع إيران. فإسرائيل ليس من مصلحتها تدمير إيران كلية، وإنما وضع سقف للطموحات الإيرانية خاصة في المجال النووي، والإبقاء على قوتها في حدود معينة ترهب دول الخليج، ولكن لا تشكل تهديداً حقيقياً على أمن إسرائيل.◆

فإسرائيل ليس من مصلحتها تدمير إيران كلية، وإنما وضع سقف للطموحات الإيرانية خاصة في المجال النووي، والإبقاء على قوتها في حدود معينة ترهب دول الخليج، ولكن لا تشكل تهديداً حقيقياً على أمن إسرائيل

6 - تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين اسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة، تحقيقأمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008